

**أبنان اليمن و حليب الأسرة**  
حليب أبقار طازج و مبستر  
طازج و مبستر  
أبنان اليمن  
YEMEN MILK  
حليب الأسرة  
FAMILY MILK  
طبيعي 100%  
ينتج يوميا  
المؤسسة الاقتصادية اليمنية  
Yemen Economic Corporation  
قطاع الوحدات الإنتاجية  
www.yeco.biz  
TINPC@yeco.biz

**ميزان الكلام**

لا يوجد رجل فاشل .. ولكن يوجد رجل بدأ من القاع وبقي فيه رجل بدأ من القاع وبقي فيه

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير  
**أحمد محمد الحبشي**  
Ahmedalhobishi@Yemen.Net.Ye  
تصدر عن مؤسسة 14 أكتوبر للمصاحفة والطباعة والنشر - عدن - الجمهورية اليمنية  
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968 م  
الأربعاء 18 أغسطس 2010 م - الموافق 8 رمضان 1431 هـ - العدد 14915 - السنة الثانية والأربعون - رقم الإيداع 2

**عبدالله باذيب**

الوحدة والديمقراطية والاشتراكية، على أن هناك مسألة خطيرة تشغل بالي.. أية مسألة؟  
- إننا عندما نتحدث عن احتمال تغير الأوضاع هنا أو هناك يجب ألا نهمل احتمالاً خطيراً، وهو أن تتغير الأوضاع في اليمن بسرعة فعلاً ولكن إلى أسوأ إلى أخطر.  
إن إحصاسي بالخطر على مستقبل اليمن يتزايد هذه الأيام أكثر فأكثر، فالإمام يقبع مريضاً ويحكم اليمن من على فراش الموت.  
وبين البدر والحسن صراع وتطاحن.  
ورائحة البترول المختلطة بوجود الروس في اليمن تفتح شهية أمريكا للثأمر. والاستعمار يترصد باليمن اليوم أكثر من ذي قبل.  
وفي عدن تظهر قوى سياسية جديدة بطريقة مريبة تحمل راية الكومنولث!! وما أكثر الأذئاب والانتهابيين والعلاء هنا وهناك... وفي المقام الشريف!! ولا ضمانات شعبية!!  
ولا أظن الاستعمار يطمع في أكثر من قيام حكومة موالية له في اليمن لا في احتلال مباشر.  
وما أخطر أن يحدث هذا.. ما أخطر على مستقبل اليمن.. على حركتنا الوطنية وعلى الجبهة العربية التحررية بقيادة مصر وسورية.  
وعند هذه النقطة انتهى الحوار وودعني صاحبي، وبعد أيام تأكد إحصاسي ووردت أبناء مؤامرة أو مشروع مؤامرة من تعز.  
ولقد كانت ناقوس خطر.. وإنذاراً رهيباً لكل من يهتم مستقبل اليمن، بأن يرجعوا خططهم ويحملوا مسؤوليتهم بشرح من أجل الدفاع عن مستقبل اليمن الذي هو جزء من مستقبل الأمة العربية.

\* الفكر - العدد - 76 - السنة الثانية - الأحد 9 فبراير 1958

# اللاعبون بالنار في اليمن

الوحدة اليمنية في التراث  
الذكري للحركة الوطنية

كان ذلك قبل بضعة أسابيع.. وكان هو قد قرأ لي كثيراً في الصحف.. ثم التقينا ودار بيننا هذا الحوار، قال - وفي عينيه تساؤل - أنت تقول إن الأوضاع في اليمن ستتغير قبل أن تتحرر هذه الأجزاء (عدن والإمارات) من الاستعمار؟  
- هذا رأيي، واعتقد أن أي إنسان يدرك جيداً طبيعة الحكم الفردي وطبيعة الاستعمار لا يشك في سلامة هذا الرأي، وعلى أية حال فهذه وجهة نظر واحدة لك أن ترفضها أو تقبلها.  
- ولكن كيف نتخذ من هذا الرأي سبباً في معارضتك للدعوة إلى قيام كيان مستقل أو دولة مستقلة ذات سيادة للجنوب (عدن والإمارات) واعتبارك لها منافية لمبدأ الوحدة الشعبية ومخالفة لمنطق التطور القومية العربية؟!  
- هذا سبب واحد وربما كان أهم سبب لأن أصاب تلك الدعوة يتخذون من تخلف الأوضاع الحاضرة وفسادها في اليمن ذريعة لتبرير دعوتهم ويتكئون كثيراً على هذا العنبر.  
- ولكن ماذا يكون الحال لو حصلنا على استقلالنا هنا قبل أن تتغير الأوضاع هناك؟  
- أي استقلال تعني؟  
- وهل الاستقلال أنواع؟  
- ولم لا! إنني أخشى مثلاً أن تتعجل قيادة الحركة الوطنية كطف ثمار الحركة فتقبل - عند أول بابرة لتراجع الاستعمار تحت الضغط الشعبي - استقلالاً اسمياً شكلياً مقيداً بحلف أو معاهدة!  
- ونحن لن نقبل أي مسالمة على قضيتنا الوطنية.. نحن لا نريد مثل هذا (الاستقلال)!!  
- ولكن.. لنفرض أننا حصلنا على استقلال حقيقي وتحررنا من الاستعمار تحراً كاملاً نازحاً بينما بقيت الأوضاع في اليمن على ما عليه من التخلف والتأخر.. فهل هناك من يعارض في أن نقيم لأنفسنا كياناً مستقلاً قائماً بذاته ودولة (جنوبية) مستقلة ذات سيادة؟  
- في حالة تحقق هذا الفرض وهو الفرض الاضعف والأقل احتمالاً فلا مفر من هذا، ولا مفر من أن أقول لك ما كنت أقوله لإخواني الرابطين عندما كنت عضواً في الرابطة: لا يمكن أبداً أن نسلم مكاسبنا ونأتمر كفاً لأية حكومة رجعية في اليمن فتشوهها وتفسخها وتعتصمها وتسحقها تحت أقدام الطغاة.  
ولكننا أيضاً وبالقوة نفسها نرفض أن نسلم مكاسبنا لأية قيادة مترددة تسلمها بدورها للقوى الرجعية.. كالسلطان مثلاً!  
- وما دخل السلطان هنا؟  
- بل لهم دخل حتى حير الآن مع الأسف، فنحن يمكن أن نقسم السلطانية إلى جهتين رئيسيتين: (الجهة الموالية للاستعمار) و(الجهة السلطانية المعارضة) برعاية أحدهم.. وفي التسمية الأخيرة طبعاً كثير من التجاوز، فإن معارضتها ليست معارضة بالمعنى المفهوم، وإنما هي معارضة محدودة وسلبية.. معارضة سلطانية نامعة.. وهي لا تقوم على أساس رفض الوجود

الأجنبي كلياً، ومن أساسه ولا بواسطة الصدام المباشر مع الاستعمار، بل تجري خلف الكواليس وتتخفى وراء بعض التحركات الشعبية التي تجد فيها سندا غير مباشر لوقفها، وترمي أساساً إلى تحقيق بعض المكاسب الجزئية للشعب أو على الأصح للغات العليا من الشعب وإلى تدعيم نفوذها مع الاعتراف بالقبائل أو الكثير من المصالح للحكم الأجنبي والتفاهم معه على إعادة تنظيم ارتباط الجنوب به بطريقة أخف وطأة من حيث الشكل من الارتباط الحاضر.  
وهذه الجبهة السلطانية كما ترى ذات ألام وطموح.. وبينها وبين الاستعمار صراع خفي ولقد كان لموقفها أثره الفعال في تجميع موقف السلطانيين كافة من مشروع الاتحاد الفيدرالي وتردهم في قبوله حتى انتهى الأمر بتجميده. وربما أنها رأت في قبوله ضيقاً لنفوذها وهي تحلم بنفوذ أكبر، فأعلان حرب على اليمن، وهي تحب أن تحتفظ بعلاقات ودية مع اليمن وتستفيد من النزاع الانجلو- يمني، يعني بقدرنا لشعبيتها وخسرانا كبيراً من الوجهة الشعبية. وهي تحب أن تضفي على موقفها صبغة وطنية.  
ويخيل إلي أن هذا الصراع الخفي الناعم قد بدأ يدخل في طور جديد حاد بعد ثورة النائب الياقني محمد بن عيديرس.. فهي تتطلع إلى تحويل هذه الحركات لصالحها!  
- وماذا يهمنها في ذلك؟  
- بل يهمنها كثيراً، إن أننا لا نستطيع أن ننظر إلى هذه الجبهة بمعزل عن جزء مهم ورئيسي من قيادة الحركة الوطنية.. وعن أهداف وبرامج ومواقف هذا الجزء القيادي المهم.  
- ولم يدعي صاحبي أكمل الحديث بل انتفض قائلاً:  
- حتى أنت تريدنا أن ننتقل بالسلطانيين ونحارب في أكثر من جبهة واحدة.. وأنت خير من يعلم أن الاستعمار هو الخطر الأكبر والأساسي؟  
- ومضى كان السلطانيين جبهة قائمة بذاتها.. أنهم في مجموعهم، وأساساً، جزء من الجبهة الاستعمارية التي تشمل كل القوى الرجعية.  
- ولئن كان من الخطأ في رأيي أن يقتصر كفاً على السلطانيين أو نضم كفاً ضدهم ونهول من شأنه بحيث يضعف أو يطغى على كفاً ضد الاستعمار، فإن من الخطأ أيضاً أن نسكت عنهم سكوتاً مطلقاً بدعوى الحرص على عدم تعدد الجبهات.. فضلاً عن أن نعلق عليهم الآمال الكبار!!  
- وهل يكون هذا هو موقفنا من جميع السلطانيين دون تمييز؟  
- ما تعني؟  
- أعني.. ماذا يكون موقفنا مثلاً من بعض السلطانيين الذين نعرف أن لهم مواقف طيبة والذين يمكن أن نؤمل فيهم ولو بعض الخير.. وربما كان هؤلاء هم الذين أسمايتهم (بالجبهة السلطانية المعارضة)!!  
- إن منطق الكفاح الوطني يحتم تكثيل جميع القوى والعناصر المعارضة للاستعمار مهما كان أصلها الطبقي ومهما كان نوع ومدى معارضتها وحتى لو كانت معارضتها تستهدف في المدى القريب أو البعيد تحقيق مصالح ذاتية خاصة لا مصالح شعبية عميقة الجذور.  
وتبعاً لذلك استطع أن أقول إن علينا أن نعامل أمثال أولئك السلطانيين معاملة

Yemen Commercial Bank **البنك التجاري اليمني** YCB

**موعد السحب السابع لبرنامج جواهر التجاري 2010م**

**الزمان** 2010/8/19  
**المكان** حديقة السبعين صالة الإحتفالات

**السحب الشهري**

شهرياً 5 سيارات فاخرة بالإضافة إلى 360 جائزة قيمة

سارع الآن لفتح حساب جواهر التجاري في أحد فروعنا لتتال فرصة الفوز بأحدى الجوائز القيمة

● 200,000 ريال أو 15000 دولار  
● 100,000 ريال أو 7500 دولار

www.ycb.com.ye الرقم المجاني: 800 8000 الرقم الثابت: 01-299988

**للحاكم والمشارك.. إنعاش الذاكرة**

في مخيم الشباب القومي العربي العشرين  
ناشط شبابي يمني يحصل على جائزة أفضل بحث

عضو

الرياني، سيف محمد الشرعي، عبده الجندي، محمد السنياني، محمد السقاف بلغيث، عبد المؤمن شجاع الدين، عبد الله دحان، علوي المشهور، عبدالرحمن مهبوب، صالح صائل، عبد الواحد هوشاش، ناصر النصيري، جعفر باصالح.. وهذه القائمة تضم مرشحين من كل من الأطراف هم أنفسهم المرشحون للجنة السابقة باستثناء الخنبي الذي صار محافظاً لحضرموت.

وفي 26 أغسطس أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل اللجنة من تسعة أعضاء هم أنفسهم أعضاء اللجنة السابقة التي شاركوا في تشكيلها باستثناء العضو الذي صار محافظاً لحضرموت وتم اختيار بديل له يمثل الحزب الاشتراكي. وقد أدى أعضاء اللجنة العليا اليمن الدستورية أمام رئيس الجمهورية باستثناء ممثلي المشترك.

أحزاب المشترك لم تقل حينها أن اللجنة الجديدة غير دستورية وغير قانونية كما أدعت بعد ذلك، بل قالت إنها غير موافقة على قيام مجلس النواب بالتصويت على قائمة الخمسة عشر لأن المجلس سمي ممثلي المشترك نيابة عن أحزاب المشترك، رغم أن القائمة تضم ممثلي المشترك الذين ستمهم أحزابهم في الترشح الأول وللجنة السابقة.

إذن.. كيف يستساغ بعد هذا القول إن اللجنة غير دستورية وغير قانونية وهي التي شكلت حسب القانون واختار مرشحياً مجلس النواب وأصدر قرار تشكيلها رئيس الجمهورية بالقرار الجمهوري رقم 12 لسنة 2008م أما الادعاء بأن اللجنة العليا ملغية باتفاق 23 فبراير فلا أرك منه ادعاء لأن الاتفاق لم يتعرض للجنة بأي ذكر بل نص على أن الحوار سيدير في المستقبل حول مشروع قانون الانتخابات الجديد وعند إقراره سوف تشكل لجنة بموجب نصوصه.. فالاتفاق يتعلق بالمستقبل ولا يتعرض لما قبله.

أن تقول أحزاب اللقاء المشترك إنها ترفض الاعتراف باللجنة العليا للانتخابات لمجرد الرفض وكموقف سياسي سلمي منها فذلك أمر يمكن تفهمه، أما أن تقول إن اللجنة غير دستورية وغير قانونية وأن الإجراءات التي تقوم بها اللجنة "باطلة" كما كانت تقول في السابق ثم انتقلت الآن إلى موقف آخر هو أن اللجنة تعتبر ملغاة بموجب اتفاق 23 فبراير 2009، فهذا ادعاء يخالف الحقائق.

نعيد هنا التذكير ببعض الوقائع، ففي النصف الأول من شهر أغسطس 2008 كان ممثلو المشترك والحزب الحاكم والمستقلون في مجلس النواب قد اتفقوا على مشروع تعديل قانون الانتخابات وصونوا عليه مادة واحدة وبقي أن يقدم المشترك والمؤتمر أسماء مرشحين للجنة الانتخابات الجديدة وأن يتم التصويت على المشروع بصيغته النهائية.. ويوم 17 أغسطس طلب المشترك معماً بيمين بافضل أن يؤجل التصويت إلى اليوم التالي وسيكون المشترك قد سمي ممثليه في اللجنة، فجاء يوم 18 أغسطس لكن المشترك لم يقدم أسماء مرشحيه وكان بالفعل غير جاهز لذلك بسبب خلافات بين أطراف المشترك حول أسماء ممثليهم.. وهم قالوا ذلك صراحة "لم تكن جاهزين!"

طرح يوم 18 أغسطس اقتراح على أعضاء مجلس النواب وهو إما يتم التصويت على مشروع تعديل قانون الانتخابات بصيغته النهائية، وإما التصويت على استمرار العمل بالقانون النافذ وقد أيدت الأغلبية الخيار الثاني رغم أن القانون النافذ يعتبر ساري المفعول دون الحاجة إلى تصويت لاستمرار نفاذه أصلاً، وفي الوقت نفسه طرحت قائمة تضم 15 مرشحاً لعضوية اللجنة العليا للانتخابات، وقائمة الخمسة عشر هم: خالد الشريف، عبد الله الأكو، رمزية